اللجنة الدولية للحقوقيين

icj

ليبيا: بعد عامٍ على القرار رقم 16/56، ما زالت حالة حقوق الإنسان في ليبيا مأساويةً وجهود المساءلة المحلية غير كافية

تتألّف اللجنة الدولية للحقوقيين من 60 عضواً من القضاة والمحامين البارزين حول العالم. وهي تعمل في سبيل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من خلال سيادة القانون. وانطلاقاً من خبرتها القانونية الفريدة من نوعها، وسعياً إلى تطوير نظم العدالة الوطنية والدولية وتوطيدها، تأسّست اللجنة الدولية للحقوقيين سنة 1952 ونشطت في القارات الخمسة، وهي تهدف إلى ضمان التطور التدريجي والتطبيق الفعّال للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، كما تسعى إلى ضمان إعمال الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والحفاظ على الفصل بين السلطات، وضمان استقلال القضاء ومهنة المحاماة.

® ليبيا: بعد عامٍ على القرار رقم 16/56، ما زالت حالة حقوق الإنسان في ليبيا مأساويةً وجهود المساءلة المحلية غير كافية

© جميع الحقوق محفوظة للجنة الدولية للحقوقيين
أيلول/سبتمبر 2025

تسمح اللجنة الدولية للحقوقيين بطبع أجزاء من منشوراتها شرط الإشارة إلى حقوق الطبع وإرسال نسخة عن هذه المنشورات إلى مقرّها في جينيف – سويسرا على العنوان التالي:

صندوق بريد 1270
شارع دي بوي 3
1211 جينيف 1
سويسرا

الهاتف 00 38 979 22 41+
الفاكس 01 38 979 22 41+
www.icj.org

تم إعداد هذا التقرير بدعم من الإدارة الفيدرالية للشؤون الخارجية السويسرية. محتويات هذا التقرير تمثّل آراء الجنة الدولية للحقوقيين، ولا تعبّر عن آراء الإدارة الفيدرالية للشؤون الخارجية السويسرية.

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

ليبيا: بعد عامٍ على القرار رقم 16/56، ما زالت حالة حقوق الإنسان في ليبيا مأساويةً وجهود المساءلة المحلية غير كافية

أيلول/سبتمبر 2025

جدول المحتويات

مقدّمة 1

1. التجاوزات والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان 2

1.1. العثور على جثث مجهولة الهوية 2

1.2. الوفاة أثناء الاحتجاز وسط ظروف ملتبسة 3

1.3. الكشف عن تعرّض النائب المختفي قسراً إبراهيم الدرسي للتعذيب 4

2. سيادة القانون 4

3. غياب المساءلة 5

3.1. إجراءات المساءلة المحلية 5

3.2. العدالة الانتقالية 6

3.3. التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية 7

4. انعدام الاستقرار والانقسام على المستوى السياسي 8

خاتمة 9

تعريف بالجهات الفاعلة الرئيسية في ليبيا

حكومة الاستقرار الوطني	الحكومة المنافسة لحكومة الوحدة الوطنية، والمدعومة من القوات المسلحة العربية الليبية. عيّنها مجلس النواب في شهر آذار/مارس 2022. مقرّها في بنغازي (شرق البلاد)، ويرأسها رئيس الوزراء أسامة حمّاد.
حكومة الوحدة الوطنية	الحكومة المعترف بها دولياً، انبثقت عن ملتقى الحوار السياسي الليبي الذي قادته الأمم المتحدة عام 2021، وهي تتقاسم السلطة التنفيذية مع المجلس الرئاسي. مقرّها في طرابلس (غرب البلاد)، ويرأسها رئيس الوزراء عبد الحميد الدبيبة. كانت تعرف سابقاً بحكومة الوفاق الوطني.
مجلس النوّاب	الهيئة التشريعية المنتخبة عام 2014. مقرّها في طبرق (شرق البلاد) ويرأسها رئيس مجلس النواب عقيلة صالح.
جهاز الأمن الداخلي	ميليشيا تنشط في جميع أنحاء البلاد، ولكنها تصطفّ إما مع القوات المسلّحة العربية الليبية في الشرق أو مع المجلس الرئاسي في الغرب. تتواجد في الشرق والغرب ويرأسها أسامة محمد الدرسي في الشرق ومصطفى الوحيشي في الغرب.
القوات المسلّحة العربية الليبية	تمثّل ائتلافاً من الميليشيات. مقرّها في بنغازي (شرق البلاد) ويرأسها خليفة حفتر، القائد *بحكم الواقع* لشرق ليبيا. كانت تعرف سابقاً باسم الجيش الوطني الليبي.
المجلس الرئاسي	معترف به دولياً، انبثق عن ملتقى الحوار السياسي الليبي الذي قادته الأمم المتحدة عام 2021، يتقاسم السلطة التنفيذية مع حكومة الوحدة الوطنية. مقرّه في طرابلس (غرب البلاد)، ويرأسه محمّد المنفي وهو رئيس الدولة.
قوات الردع الخاصة	ميليشيا مقرّها في شرق طرابلس (غرب البلاد)، يرأسها عبد الرؤوف كارة.
جهاز دعم الاستقرار	ميليشيا متحالفة مع المجلس الرئاسي. مقرّها في جنوب غرب طرابلس (غرب البلاد)، كان يقودها سابقاً عبد الغني الككلي (المعروف أيضاً باسم "غنيوة").

مقدّمة

بتاريخ 22 حزيران/يونيو 2020، أنشأ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (يشار إليه فيما يلي أيضاً بـ"مجلس حقوق الإنسان" أو "المجلس") البعثة المستقلة لتقصّي الحقائق في ليبيا (يشار إليها أيضاً بـ"البعثة")، بموجب البند 10 من جدول الأعمال، وذلك بموافقة ليبيا.[1] وتمثّلت ولاية البعثة في "تقصّي حقائق وظروف حالة حقوق الإنسان في جميع أنحاء ليبيا، وجمع واستعراض المعلومات ذات الصلة، وتوثيق الانتهاكات والتجاوزات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، من جانب جميع الأطراف في ليبيا منذ بداية عام 2016."[2] وفي 4 تموز/يوليو 2022، وبعد تمديد مهلتين زمنيتين،[3] قرّر مجلس حقوق الإنسان تمديد ولاية بعثة تقصّي الحقائق بشأن ليبيا لفترة نهائية غير قابلة للتجديد مدتها تسعة أشهر.[4]

وفي تقريرها النهائي الصادر في آذار/مارس 2023، دعت البعثة المستقلة لتقصّي الحقائق إلى حثّ مجلس حقوق الإنسان على إنشاء "آلية تحقيق دولية مستقلة ودعوة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى إنشاء آلية متميزة ومستقلة ذات ولاية مستمرة لرصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في ليبيا والإبلاغ عنها."[5] وكرّرت منظمات غير حكومية ليبية ودولية هذه الدعوة.[6]

خلال الدورة الثانية والخمسين لمجلس حقوق الإنسان، في نيسان/أبريل 2023، وبعد تقديم البعثة المستقلة لتقصّي الحقائق في ليبيا لتقريرها النهائي وتوصياتها، لم تقدم الدول الأعضاء على إنشاء آلية للمتابعة، ولكنّها طلبت من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، عن طريق اعتماد قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 41/52، توفير المساعدة التقنية وبناء القدرات لليبيا بهدف ضمان المساءلة عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان ومنعها.[7] في تلك الفترة، ومنذ ذلك الحين، عارضت السلطات الليبية . التي يُشترط الحصول على موافقتها لمثل هذا القرار الصادر في إطار البند 10 إنشاء آلية جديدة، بحجة توفّر الرغبة والقدرة لديها على ضمان المساءلة واحترام حقوق الإنسان، وبالتالي فهي لا تحتاج إلى دعم المجتمع الدولي إلا في حدود المساعدة التقنية وبناء القدرات.

---

[1] تتطلّب القرارات، التي تعتمد بموجب البند 10 من جدول الأعمال بشأن المساعدة التقنية وبناء القدرات، موافقة الدولة المعنية، أي ليبيا.

[2] مجلس حقوق الإنسان، قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان في 22 حزيران/يونيو 2020، *تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات لتحسين حالة حقوق الإنسان في ليبيا*، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/HRC/RES/43/39، 6 تموز/يوليو 2020، الفقرة 43 (أ).

[3] مجلس حقوق الإنسان، مقرر اعتمده مجلس حقوق الإنسان في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2020، *تأجيل تنفيذ بعض الأنشطة التي صدر بها تكليف من مجلس حقوق الإنسان*، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/HRC/DEC/45/113، 12 تشرين الأول/أكتوبر 2020، الفقرة 13؛ مجلس حقوق الإنسان، قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2021، *تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات لتحسين حالة حقوق الإنسان في ليبيا*، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/HRC/RES/48/25، 13 تشرين الأول/أكتوبر 2021، الفقرة 40.

[4] مجلس حقوق الإنسان، قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان في 8 تموز/يوليو 2022، *تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات لتحسين حالة حقوق الإنسان في ليبيا*، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/HRC/RES/50/23، 14 تموز/يوليو 2022، الفقرة 1.

[5] *تقرير البعثة المستقلة لتقصّي الحقائق في ليبيا*، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/HRC/52/83، 20 آذار/مارس 2023، الفقرة 103 (أ).

[6] أنظر مثلاً، اللجنة الدولية للحقوقيين، *الدورة الثانية والخمسون لمجلس حقوق الإنسان: اللجنة الدولية للحقوقيين تدعو مجلس حقوق الإنسان إلى إنشاء آلية متابعة لتحقيق المساءلة بشأن حالة حقوق الإنسان في ليبيا*، 3 نيسان/أبريل 2023؛ محامون من أجل العدالة في ليبيا، *على مجلس حقوق الإنسان أن يضمن المتابعة المجدية لحالة حقوق الإنسان في ليبيا*، 6 آذار/مارس 2023.

[7] مجلس حقوق الإنسان، قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان في 4 نيسان/أبريل 2023، *تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات لتحسين حالة حقوق الإنسان في ليبيا*، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/HRC/RES/52/41، 11 نيسان/أبريل 2023، الفقرة 1.

في الدورة السادسة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان في تموز/يوليو 2024، جدّدت المنظمات غير الحكومية الليبية والدولية دعوتها إلى إنشاء آلية تحقيق دولية مستقلة[8]. غير أنّ المجلس، من خلال قراره رقم 16/56 الصادر في 11 تموز/يوليو 2024، اكتفى بتجديد قراره السابق الصادر في نيسان/أبريل 2023 بشأن المساعدة التقنية وبناء القدرات[9].

ومع ذلك، فإن حالة حقوق الإنسان المتردية منذ تموز/يوليو 2024 لم تشهد أي تحسّن، في وقتٍ لم تبدِ فيه السلطات الليبية اهتمامًا كافياً فيما يتعلق باتخاذ أي خطوات جدّية لمكافحة الإفلات من العقاب عن الجرائم الجسيمة المنصوص عليها في القانون الدولي داخل البلاد.

1. التجاوزات والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان

مع عدم الإخلال باعتماد القرار الصادر في شهر نيسان/أبريل 2023 بموجب البند 10 من جدول الأعمال وتجديد هذا القرار في تموز/يوليو 2024، ورغم الجهود التي بذلتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في إطار المساعدة التقنية وبناء القدرات تنفيذًا لقرارات المجلس، ما زالت ليبيا تشهد ارتكاب سلسلة من الانتهاكات الجسيمة والمتكرّرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك القتل خارج نطاق القانون، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاختفاء القسري، والاعتقال والاحتجاز التعسّفيّين، وسط مناخ يسوده الإفلات التام من العقاب.

1.1. العثور على جثث مجهولة الهوية

يتناول هذا القسم إحدى أكثر الوقائع إثارةً للقلق، والتي تشهد على خطورة حالة حقوق الإنسان في ليبيا. ففي أيار/مايو 2025، فقد جهاز دعم الاستقرار، المدعى تورّطه بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان،[10] سيطرته على منطقة أبو سليم في العاصمة طرابلس، غرب البلاد. وفي 15 أيار/مايو 2025، وبعد سيطرة ميليشيات تابعة لحكومة الوحدة الوطنية[11] على المنطقة، أعلنت الهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين التي أُنشئت عام 2018 لتحديد مكان المفقودين وكشف مصيرهم في ليبيا أنها تلقت معلومات بشأن وجود مقابر جماعية في حديقة حيوان أبو سليم، حيث كان جهاز دعم الاستقرار قد أقام في السابق مقره الرئيسي وأدار مركز احتجاز غير رسمي. وبعد أيام قليلة، وتحديداً في 19 أيار/مايو 2025، تم اكتشاف رفات 67 شخصاً مجهولي الهوية داخل ثلاجات في مستشفى أبو سليم والخضراء.[12]

---

[8] اللجنة الدولية للحقوقيين، محامون من أجل العدالة في ليبيا، ومنظمة رصد الجرائم في ليبيا، *ليبيا: على مجلس حقوق الإنسان إنشاء آلية تحقيق دولية مستقلة*، 9 تموز/يوليو 2024.

[9] مجلس حقوق الإنسان، قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان في 11 تموز/يوليو 2024، *تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات لتحسين حالة حقوق الإنسان في ليبيا*، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/HRC/RES/56/16، 19 آب/أغسطس 2024، الفقرة 1.

[10] البعثة المستقلة لتقصّي الحقائق في ليبيا، *تقرير البعثة المستقلة لتقصّي الحقائق في ليبيا*، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/HRC/50/63، 27 حزيران/يونيو 2022، الفقرتان 39 و74. لمعرفة ما هو جهاز دعم الاستقرار والجهة التي يتحالف معها، أنظر التعريف بالجهات الفاعلة الرئيسية في ليبيا.

[11] لمعرفة ما هي حكومة الوحدة الوطنية والجهة التي تتحالف معها، أنظر التعريف بالجهات الفاعلة الرئيسية في ليبيا.

[12] اللجنة الدولية للحقوقيين، *ليبيا: يجب التحقيق في الجثث المجهولة الهوية والمقابر الجماعية التي زعم العثور عليها في منطقة أبو سليم*، 27 أيار/مايو 2025؛ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، *ليبيا: يجب اغلاق مواقع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتحقيق فيها بحيادية – تورك*، 4 حزيران/يونيو 2025.

1.2. الوفاة أثناء الاحتجاز وسط ظروف ملتبسة

منذ اعتماد مجلس حقوق الإنسان للقرار رقم 16/56 في 11 تموز/يوليو 2024، سُجّلت عدة حالات وفاة بين المحتجزين في ظروف غامضة ملتبسة،[13] فيما أخفقت السلطات الليبية مراراً في إجراء تحقيقات جادة وفعالة بشأنها. فعلى سبيل المثال، في 13 تموز/يوليو 2024، توفي أحمد عبد المنعم الزوي في أحد سجون الأمن الداخلي[14] في مدينة أجدابيا، شرقي البلاد. وبينما زعم جهاز الأمن الداخلي أنّ الزوي أقدم على شنق نفسه، أفادت عائلته أنها رأت كدمةً واضحةً في مؤخرة رأسه يُرجّح أنها ناجمة عن تعرّضه لعنف جسدي. ويذكر أنّ السيّد الزوري كان قد أوقف تعسّفاً في 10 تموز/يوليو 2024 بعد استدعائه من قبل جهاز الأمن الداخلي بغرض اصطحاب شقيقه.[15]

بالإضافة إلى ذلك، في الفترة ما بين تشرين الثاني/نوفمبر 2024 ونيسان/أبريل 2025، أعلن عن وفاة ما لا يقلّ عن خمسة محتجزين كانت قد اعتقلتهم الإدارة العامة للعمليات الأمنية، المتحالفة مع وزارة الداخلية بحكومة الاستقرار الوطني،[16] بتهم ممارسة "السحر" و/أو "الشعوذة"[17] وسط ظروف ملتبسة.[18] ومن بينهم، توفي خميس محمد العقاب في 19 شباط/فبراير 2025 وهو قيد الاحتجاز في سجن قرنادة، على بعد حوالي 250 كيلومتراً من بنغازي، في شرق البلاد.[19] وقبل شهر على ذلك، أظهرت مقاطع فيديو مسرّبة محتجزين من ذلك السجن نفسه وهم يتعرضون للضرب المبرح ويُكرهون على اتخاذ وضعيات مرهقة.[20]

وتشكّل وفاة عبد المنعم رجب المريمي مثالاً عن الوفاة التي تشير الأدلة الموثوقة إلى تورط الدولة فيها، وهي شبيهة بحالات الوفاة في الاحتجاز وسط ظروف ملتبسة. وفي التفاصيل أنّ جهاز الأمن الداخلي في الغرب قد قام بتاريخ 30 حزيران/يونيو 2025، باعتقال السيّد رجب المريمي، وهو ناشط سياسي من صرمان غرب طرابلس. وتمّ احتجازه حتى 3 تموز/يوليو، حين سُلِّم إلى النائب العام الصديق الصور، في مخالفة للمادة 26 من قانون الإجراءات الجنائية الليبي التي تُلزم بإحالة المتهم إلى النائب العام خلال 48 ساعة من توقيفه. في 4 تموز/يوليو، وبعد ورود تقارير عن وفاة السيد رجب المريمي، صرّح النائب العام أنه، بعد استجوابه، تم الإفراج عنه في 3 تموز/يوليو. وفي السادس من الشهر نفسه، نشر النائب العام مقطعًا مصوّرًا صامتًا من كاميرات المراقبة بتاريخ 3 يوليو، يُظهر المريمي وكأنه يلوّح مودّعًا قبل أن يقفز عمدًا من درج مكتب

---

[13] أنظر وفاة عادل عبد السلام مفتاح الورفلي: منظمة رصد الجرائم في ليبيا، *تقرير: انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا خلال شهر كانون الأول/ديسمبر 2024*، 5 كانون الثاني/يناير 2025؛ وفيصل عوض إبشيش: منظمة رصد الجرائم في ليبيا، *المنشور على موقع فيسبوك في 8 أيار/مايو 2025*.

[14] لمعرفة ما هو جهاز الأمن الداخلي والجهة التي يتحالف معها، أنظر التعريف بالجهات الفاعلة الرئيسية في ليبيا.

[15] منظمة العفو الدولية، *ليبيا: يجب محاسبة جهاز الأمن الداخلي على الوفيات في الحجز والاختفاء القسري والاعتقال التعسفي*، 10 أيلول/سبتمبر 2024؛ منظمة رصد الجرائم في ليبيا، *تقرير: انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا خلال شهر تموز/يوليو 2024*، 5 آب/أغسطس 2024.

[16] لمعرفة ما هي حكومة الاستقرار الوطني والجهة التي تتحالف معها، أنظر التعريف بالجهات الفاعلة الرئيسية في ليبيا.

[17] أنظر القانون رقم 6 لسنة 2024 في شأن تجريم السحر والشعوذة والكهانة وما في حكمها، 15 أيار/مايو 2024.

[18] منظمة رصد الجرائم في ليبيا، *تقرير: انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا خلال شهر كانون الأول/ديسمبر 2024*، 5 كانون الأول/ديسمبر 2024؛ منظمة رصد الجرائم في ليبيا، *المنشور على موقع فيسبوك في 26 شباط/فبراير 2025*؛ منظمة رصد الجرائم في ليبيا، *تقرير: انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا خلال شهر نيسان/أبريل 2025*، 5 أيار/مايو 2025. أنظر أيضاً منظمة رصد الجرائم في ليبيا، *بيان: منظمة رصد تدين جرائم القتل خارج نطاق القانون داخل سجن غير رسمي في بنغازي*، 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

[19] منظمة رصد الجرائم في ليبيا، *المنشور على موقع فيسبوك في 26 شباط/فبراير 2025*.

[20] منظمة رصد الجرائم في ليبيا، *المنشور على موقع فيسبوك في 13 كانون الثاني/يناير 2025*؛ ليبيا أوبزرفر، *الأمم المتحدة تدعو للتحقيق في فيديوهات التعذيب من السجون الليبية*، 16 كانون الثاني/يناير 2025.

النائب العام.[21] وتوفي متأثرًا بجراحه في المستشفى في اليوم التالي. إلا أنّ ملابسات الوفاة، بما فيها قفزه من الدرج، تبقى غامضة.[22] وفي 6 تموز/يوليو، أعلن النائب العام فتح تحقيق في وفاة المريمي[23]، لكن حتى تاريخ إعداد هذا التقرير لم تكن نتائج التحقيق قد نُشرت بعد.

1.3. الكشف عن تعرّض النائب المختفي قسراً إبراهيم الدرسي للتعذيب

في 5 أيار/مايو 2025، جرى تداول مقطع فيديو عبر مواقع التواصل الاجتماعي يظهر عضو مجلس النواب[24] إبراهيم الدرسي، وهو في ملابسه الداخلية، مقيّد بسلسلة حول عنقه، وقد بدت عليه بوضوح آثار تعذيب.[25] وقد أكّد مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية صحّة هذا الفيديو المسرّب. ويُشار إلى أنّ السيّد الدرسي كان في عداد المختفين قسراً في مدينة بنغازي لمدة تقارب السنة، وذلك منذ أن أقدم مسلّحون مجهولو الهوية على اختطافه بتاريخ 16 أيار/مايو 2024، وعُثر على سيارته في وقتٍ لاحق وبداخلها آثار دماء.[26]

وقد أثار الفيديو، الذي يظهر بوضوح آثار التعذيب والإذلال بحق عضو في البرلمان ينتمي إلى قبيلة نافذة، صدمةً كبيرةً في الأوساط الليبية. وعلى الرغم من مرور ما يقارب العام على اختفاء السيّد الدرسي، لم يعلن النائب العام عن فتح تحقيق في اختفائه إلاّ بعد انتشار الفيديو على نطاق واسع، في 12 أيار/مايو 2025.[27]

2. سيادة القانون

منذ اعتماد مجلس حقوق الإنسان للقرار 16/56 في 11 تموز/يوليو 2024، واصلت السلطات الليبية تجاهل سيادة القانون في إطار حملتها على المجتمع المدني. ففي 2 نيسان/أبريل 2025، أعلن جهاز الأمن الداخلي في الغرب عن "قفل مقرّات" عشر منظمات دولية غير حكومية تدعم المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، من دون أي إجراءات قانونية واجبة. وزعم الجهاز أن تلك المنظمات متورطة في "أنشطة معادية"، واتهمها بالتآمر من أجل "توطين المهاجرين غير الشرعيين من أصول أفريقية في ليبيا"، واصفًا ذلك بأنه "نشاط معادٍ يستهدف تغيير الديموغرافية الليبية ويمثّل تهديداً للمجتمع الليبي[28]".

في 16 تموز/يوليو 2025، أوضح النائب العام، في رسالة موجّهة إلى وزير الخارجية والتعاون الدولي، أنّه لم يصدر أي قرار يمنع بموجبه المنظمات غير الحكومية من مزاولة أنشطتها وطلب أن تتمّ استشارته في القرارات المتعلقة بعمل هذه المنظمات، مؤكداً بذلك فعلياً أنّ جهاز الأمن الداخلي لم يتّبع أي إجراءات نظامية[29]. ومع ذلك، ووفقاً للمعلومات المتاحة للجنة الدولية للحقوقيين، فإنّ هذه المنظمات ذات السمعة المرموقة، بما

---

[21] مكتب النائب العام، *المنشور على موقع فيسبوك في 6 تموز/يوليو 2025*.

[22] بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، *بيان الرئاسة المشتركة لمجموعة العمل المعنية بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان (بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وهولندا وسويسرا)*، 24 تموز/يوليو 2025.

[23] مكتب النائب العام، *المنشور على موقع فيسبوك في 6 تموز/يوليو 2025*.

[24] لمعرفة ما هو مجلس النواب والجهة التي يتحالف معها، أنظر التعريف بالجهات الفاعلة الرئيسية في ليبيا.

[25] المحكمة الجنائية الدولية، مكتب المدعي العام، *بيان المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، كريم أ. أ. خان، إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن الحالة في ليبيا عملاً بالقرار 1970 (2011)*، 15 أيار/مايو 2025.

[26] منظمة رصد الجرائم في ليبيا، *تقرير: انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا خلال شهر أيار/مايو 2024*، 5 حزيران/يونيو 2024.

[27] منظمة العفو الدولية، *ليبيا: اختفاء عضو في مجلس النوّاب الليبي منذ أكثر من عام: إبراهيم الدرسي*، 10 حزيران/يونيو 2025.

[28] اللجنة الدولية للحقوقيين ومنظمات أخرى، *ليبيا: أوقفوا حملة القمع ضد المنظمات غير الحكومية التي تدعم المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء*، 17 نيسان/أبريل 2025؛ جهاز الأمن الداخلي، *المنشور على موقع فيسبوك بتاريخ 2 نيسان/أبريل 2025*.

[29] مكتب النائب العام، *المنشور على موقع فيسبوك في 20 تموز/يوليو 2025*.

فيها *أطباء بلا حدود* و*المجلس الدنماركي للاجئين*، لم يُسمح لها، حتى وقت كتابة هذا التقرير، باستئناف أنشطتها، الأمر الذي ترك المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء محرومين من خدمات أساسية حيوية تهدف إلى صون حقهم في الحياة والغذاء والمسكن والصحة، وهي حقوق ما زالت السلطات الليبية عاجزة عن ضمانها بشكل فعّال.

يُستهدف النشاط السياسي أيضاً من خلال الاعتقالات التعسفية. فمثلاً، في 6 كانون الثاني/يناير 2025، أقدم مسلّحون يُعتقد أنهم تابعون لجهاز دعم الاستقرار في طرابلس على اعتقال الناشط السياسي خالد محمد الطبيب بشكل تعسفي. وقد احتُجز من دون توجيه أي تهمة رسمية ضدّه، قبل أن يتمّ إخلاء سبيله بعد ثلاثة أيام دون إجراءات قانونية[30]. وكان السيّد الطبيب قبل اعتقاله واحتجازه قد نشر تدوينات على صفحته الشخصية على فيسبوك ينتقد فيها حكومة الوحدة الوطنية.

كما تمثّل سلسلة الهجمات التي شنّتها الجماعات المسلحة ضد السلطة القضائية مثالاً آخر على التعدّي المستمر على سيادة القانون في البلاد. ففي 15 تموز/يوليو 2025، وصلت مجموعات من المسلحين في ثلاث مركبات مدرعة لمقر محكمة الأحوال الشخصية بأبو سليم في طرابلس وفتحوا النار على المبنى، ثم اقتحم أحدهم مقر المحكمة، واعتدى على أفراد من الشرطة القضائية، وأطلق الذخيرة الحية بشكل عشوائي داخل المبنى[31].

3. غياب المساءلة

3.1. إجراءات المساءلة المحلية

على المستوى المحلّي، يستمرّ غياب المساءلة عن الجرائم بموجب القانون الدولي منذ اعتماد مجلس حقوق الإنسان للقرار رقم 16/56 في 11 تموز/يوليو 2024. وبينما حاولت السلطات الليبية إظهار محاكمة عبد الله السنوسي، الرئيس الأسبق للاستخبارات العسكرية في عهد القذافي، على خلفية مذبحة سجن أبو سليم عام 1996،[32] أو قضية ترهونة (أنظر أدناه)، كأمثلة على التزامها بالعدالة، فإن الإجراءات الجنائية في كلّ من القضيتين لم تنجح حتى الآن في ضمان المساءلة عن الجرائم الجسيمة المنصوص عليها في القانون الدولي.

تستمر محاكمة عبد الله السنوسي منذ آذار/مارس 2014. وفي شهر آذار/مارس 2024، أحالت المحكمة العليا القضية إلى محكمة عسكرية. ومنذ ذلك الحين، يتمّ تأجيل الدعوى بشكل متكرر، غالبًا دون تقديم أي سبب لذلك.[33] وعلى أي حال، لم تُعقد أي جلسات نظر منذ قرار المحكمة العليا. وفي الوقت نفسه، ما زال عبد الله السنوسي قيد الاحتجاز المطوّل ما قبل المحاكمة.

---

[30] منظمة رصد الجرائم في ليبيا، *تقرير: انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا خلال شهر كانون الثاني/يناير 2025*، 5 شباط/فبراير 2025.

[31] مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، *ليبيا: الهجوم المسلح على محكمة في طرابلس يبرز الحاجة الملحّة لاستعادة سيادة القانون*، 18 تموز/يوليو 2025. للمزيد من المعلومات حول الهجمات ضدّ القضاء، أنظر جمعية عدالة للجميع، *جمعية عدالة للجميع تدعم جهود المحكمة الجنائية الدولية لإنهاء الإفلات من العقاب في ليبيا*، 19 أيار/مايو 2025.

[32] في حزيران/يونيو 1996، قتلت القوى الأمنية حوالي 1200 سجين على أثر أعمال شغب اندلعت في سجن أبو سليم. أنظر هيومن رايتس وونش، *ليبيا: حادث القتل الجماعي في سجن أبو سليم خلال يونيو/حزيران 1996*، 2003.

[33] أنظر ليبيا أوبزرفر، *تأجيل محاكمة عبدالله السنوسي للعام 2025*، 2 كانون الأول/ديسمبر 2024؛ ليبيا أوبزرفر، *تأجيل النظر في قضية مذبحة سجن أبو سليم للشهر المقبل*، 13 كانون الثاني/يناير 2025؛ ليبيا أوبزرفر، *تأجيل النظر في قضية مذبحة سجن أبو سليم لشهر أيار/مايو المقبل*، 23 نيسان /أبريل 2025.

وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر 2024، أفيد بأن محكمة عسكرية أدانت وحكمت بالإعدام على 16 شخصًا فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة في ترهونة على يد الكانيات.[34] ويشار إلى أنّ عائلة الكاني أو ميليشيا الكانيات كانت بحلول عام 2015 تسيطر بالكامل على مدينة ترهونة، الواقعة على بعد نحو 100 كيلومتر جنوب شرق طرابلس. وقد "اعتمدت حملة ترهيب وتخويف" حتى العام 2020، عندما قامت حكومة الوفاق الوطني، التي سبقت حكومة الوحدة الوطنية[35]، بإبعادها من ترهونة. وقد استنتجت البعثة المستقلة لتقصّي الحقائق أن هناك أسبابًا معقولة تدعو للاعتقاد بأن ميليشيا الكانيات ارتكبت جرائم ضد الإنسانية تشمل القتل، والإبادة، والسجن، والتعذيب، والاضطهاد لأسباب سياسية، والاختفاء القسري، وأفعالًا لا إنسانية أخرى، بالإضافة إلى جرائم حرب[36].

افتقرت الإجراءات القضائية في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2024 للشفافية، حيث لم يتم الكشف لا عن التهم ولا عن هوية عشرة من المتهمين، كما لم تُعلن تواريخ أو مدة المحاكمة.[37] وفي الوقت نفسه، فرّ اثنان من المشتبه فيهم، من بين الذين وُجهت إليهم تهم تتعلق بالجرائم المرتكبة في ترهونة، خلال الأعمال العدائية في أيار/مايو 2025 بين ميليشيات تابعة لحكومة الوحدة الوطنية وميليشيات منافسة في طرابلس[38].

وفي 30 أيار/ مايو 2025، شكّل النائب العام لجنتين للتحقيق تتولّى اللجنة الأولى التحقيق في الجرائم المرتكبة من قبل جهاز دعم الاستقرار، وتختصّ اللجنة الثانية بالنظر في الجرائم المرتكبة ضدّ المتظاهرين، والتحقيق في أسباب الوفاة أثناء الاحتجاز في ظروف ملتبسة.[39] وفي 9 حزيران/ يونيو، أعلن النائب العام إصدار 141 مذكرة قبض ضد بعض منسوبي جهاز دعم الاستقرار والميليشيات التابعة له، المشتبه في ارتكابهم جرائم قتل وتعذيب وخطف واحتجاز تعسّفي[40]. وفي الوقت نفسه، أعلن المجلس الرئاسي[41] في 4 حزيران/يونيو 2025 عن إنشاء لجنة مؤقتة مكلفة بمراقبة أوضاع السجون وأماكن الاحتجاز.[42]

وإذ ترحّب اللجنة الدولية للحقوقيين بتشكيل هذه اللجان، وبمباشرة التحقيقات وإصدار مذكرات التوقيف بحقّ منسوبي جهاز دعم الاستقرار، على خلفية الاشتباه في ضلوع هذه الميليشيا في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان[43]، فإنّها تعرب عن قلقها من أن إجراءات محاكمة مرتكبي الجرائم في قضيتي مذبحة سجن أبو سليم والمقابر الجماعية بترهونة قد لا تفي بمتطلّبات القانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير الدولية، لا سيما في ظلّ غياب الشفافية. ولضمان أن تكون هذه الإعلانات ذات أثر ملموس، يجب على السلطات الليبية اتخاذ جميع التدابير الممكنة لضمان توقيف المشتبه فيهم، وإجراء المحاكمات بما يتوافق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، وتمكين الضحايا والناجين من المشاركة الفعلية والمجدية في الإجراءات.

3.2. العدالة الانتقالية

---

[34] ليبيا أوبزرفر، *محكمة عسكرية ليبية تصدر أحكاماً بالإعدام في قضية المقابر الجماعية بترهونة*، 3 تشرين الأول/أكتوبر 2024.

[35] لمعرفة ما هي حكومة الوفاق الوطني وحكومة الوحدة الوطني والجهات التي تتحالفان معها، أنظر التعريف بالجهات الفاعلة الرئيسية في ليبيا.

[36] البعثة المستقلة لتقصّي الحقائق في ليبيا، *ورقة غرفة اجتماعات مقدّمة من البعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا*، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/HRC/50/CRP.3، 1 تموز/يوليو 2022.

[37] ليبيا أوبزرفر، *المحكمة العسكرية الليبية تصدر أحكاماً بالإعدام في قضية المقابر الجماعية بترهونة*، 3 تشرين الأول/أكتوبر 2024.

[38] وكالة الأنباء الليبية، *رابطة ضحايا ترهونة تؤكّد فرار مطلوبين في قضايا المقابر الجماعية خلال اشتباكات طرابلس*، 23 أيار/مايو 2025.

[39] وكالة الأنباء الليبية، *النائب العام يشكّل لجنتين للتحقيق في انتهاكات أمنية ووقائع عنف خلال تظاهرات طرابلس*، 30 أيار/مايو 2025.

[40] مكتب النائب العام، *المنشور على موقع فسبوك في 9 حزيران/يونيو 2025*.

[41] لمعرفة ما هو المجلس الرئاسي والجهة التي يتحالف معها، أنظر التعريف بالجهات الفاعلة الرئيسية في ليبيا.

[42] المجلس الرئاسي، قرار رئيس المجلس الرئاسي رقم 35 لسنة 2025 بشأن تشكيل لجنة حقوقية لمتابعة أوضاع السجون وأماكن الاحتجاز، 4 حزيران/يونيو 2025.

[43] *تقرير البعثة المستقلة لتقصّي الحقائق في ليبيا*، وثيقة الأمم المتحدة رقم ، 27 حزيران/ يونيو 2022، الفقرتان 39 و74.

قامت لجنة قانونية عيّنها المجلس الرئاسي بإعداد مشروع قانون إصلاح ذات البين، وأتمّت صياغته في بداية عام 2024. وفي شهر حزيران/يونيو 2024، أصدرت اللجنة الدولية للحقوقيين تحليلًا لمشروع القانون في ضوء القانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير ذات الصلة.[44] ورغم وجود بعض المخاوف بشأن غياب الضمانات العملية الكافية لضمان استقلالية الآلية التي سيؤسسها مشروع القانون، فإنّ النسخة التي راجعتها اللجنة، إذا تم إقرارها، ستشكّل خطوةً مهمةً نحو تحقيق تقدّم ملموس مقارنةً بالإطار الحالي للعدالة الانتقالية في ليبيا[45].

في شهر كانون الثاني/ يناير 2025، أعلن المتحدث باسم مجلس النواب أن المجلس قد اعتمد قانون المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية.[46] ومع ذلك، وبحسب المعلومات المتوفرة للجنة الدولية للحقوقيين، لم يتمّ توقيع هذا القانون بعد من قبل رئيس مجلس النواب. كما أن القانون يختلف بشكل كبير عن مشروع القانون الذي تم التوافق عليه تحت رعاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من خلال جهود مستمرة لبناء توافق على مسودة تجمع بين مشروع لجنة المجلس الرئاسي القانونية والمسودات المتنافسة لمجلس النواب[47]، كما أنه لا يتضمن أي إجراءات للمساءلة أو الجبر.

ومع قيام مختلف أصحاب المصلحة الليبيين والدوليين بالترويج لمسودات أو مبادرات بديلة،[48] وفشل التوصّل إلى توافق بشأن تشكيل لجنة مستقلة للحقيقة والمصالحة، فإن إقامة عملية عدالة انتقالية شاملة وحقوقية ومركزة على الضحايا، تكفل حقوق كشف الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار، تصبح معرضة للخطر.

3.3. التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية

في حين أنّ ثلاثةً على الأقلّ من المشتبه فيهم الذين صدرت بحقّهم مذكرات توقيف من المحكمة الجنائية الدولية محتجزون لدى السلطات الليبية،[49] لم يتم تسليم أيٍّ منهم إلى المحكمة حتى تاريخ إعداد هذا التقرير. وعند اعتقال أسامة المصري نجيم، المطلوب أيضاً بموجب مذكرة توقيف صادرة بحقه عن المحكمة الجنائية الدولية، في إيطاليا، وجّه النائب العام الليبي رسالةً إلى وزارة الخارجية الإيطالية يطلب فيها تسليمه إلى ليبيا.[50] ومنذ عودة السيّد المصري نجيم إلى ليبيا، أعلن كلّ من النائب العام ووزارة العدل في حكومة الوحدة الوطنية عدم نيتهما في تسليمه للمحكمة.[51] وقد أوضح النائب العام أنّ السيّد المصري نجيم سيخضع للمحاكمة محلياً. وأعلن فتح تحقيق ضدّه إلاّ أنّه حتى اليوم لم تصدر بحقه أي مذكرة توقيف ولم يُعتقل بعد.[52]

---

[44] اللجنة الدولية للحقوقيين، *ليبيا: فرصة سانحة لتحقيق المساءلة والعدالة*، حزيران/يونيو 2024.

[45] للاطلاع على تحليل لقانون رقم 29 لسنة 2013 بشأن العدالة الانتقالية، أنظر اللجنة الدولية للحقوقيين، ليكفّ الإفلات من العقاب، تموز/يوليو 2020.

[46] رويترز، *البرلمان الليبي في الشرق يوافق على قانون العدالة الانتقالية في خطوة نحو الوحدة كما صرّح أعضاء البرلمان*، 8 كانون الثاني/يناير 2025.

[47] بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، *يتدسير من البعثة، يجتمع المشرعون والخبراء القانونيون لتوحيد النهج في صياغة قانون المصالحة*، 2 أيار/مايو 2024؛ بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ، *نحو مسودة شاملة لقانون العدالة الانتقالية والمصالحة*، 10 كانون الأول/ديسمبر 2024.

[48] أنظر، على سبيل المثال، ميثاق المصالحة الليبية المدعوم من الاتحاد الأفريقي، الذي لم يعتمد على الأعمال السابقة للجنة القانونية للمجلس الرئاسي ومجلس النواب. الاتحاد الأفريقي، *اجتماع لجنة خاصة رفيعة المستوى حول المصالحة الوطنية الليبية*، 14 شباط/فبراير 2025.

[49] عبد الله السنوسي، محمد الصالحين وعلى الأقل واحد من المشتبه فيهم في قضية ترهونة. أنظر المحكمة الجنائية الدولية، الدائرة التمهيدية الأولى، *قرار بشأن مقبولية القضية ضدّ عبد الله السنوسي*، الوثيقة رقم ICC-01/11-01/11-466-Red ، 11 تشرين الأول/أكتوبر 2013، الفقرة 294؛ اللواء 444،المنشور على موقع فيسبوك في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2024؛ المحكمة الجنائية الدولية، مكتب المدعي العام، *التقرير التاسع والعشرون للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عملاً بالقرار 1970 (2011)*، أيار/مايو 2025، الفقرة 65. اللواء 444 هو ميليشيا متحالفة مع حكومة الوحدة الوطنية ومقرّها طرابلس.

[50] رسالة من النائب العام الليبي إلى وزير الخارجية والتعاون الدولي الإيطالي، 20 كانون الثاني/يناير 2025. أنظر أيضاً، المحكمة الجنائية الدولية، مكتب المدعي العام، *التقرير التاسع والعشرون للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عملاً بالقرار 1970 (2011)*، أيار/مايو 2025، الفقرة 66.

[51] مكتب النائب العام، *المنشور على موقع فيسبوك في 9 تموز/يوليو 2025*؛ الوسط ليبيا، *المنشور على موقع إكس في 13 تموز/يوليو 2025*.

[52] مكتب النائب العام، *المنشور على موقع فيسبوك في 9 تموز/يوليو 2025*.

على الرغم من قبول ليبيا باختصاص المحكمة الجنائية الدولية في شهر أيار/مايو 2025،[53] لا تزال السلطات الليبية بحاجة لإثبات التزامها الحقيقي بالعدالة الدولية من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة لدعم تحقيق مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، لا سيما عبر اعتقال جميع المشتبه فيهم الذين صدرت بحقهم مذكرات توقيف من المحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك السيّد المصري نجيم، وتسليمهم فورًا إلى المحكمة، ومنح مكتب المدعي العام حق الوصول دون قيود إلى مسارح الجرائم في جميع أنحاء البلاد.[54]

4. انعدام الاستقرار والانقسام على المستوى السياسي

وعلى حدّ ما ذكر أعلاه،[55] في 12 أيار/مايو 2025، شنّت ميليشيات تابعة لحكومة الوحدة الوطنية عملية عسكرية ضد جهاز دعم الاستقرار في طرابلس، أدّت إلى مقتل قائده عبد الغني الككلي (المعروف أيضًا باسم "غنيوة"). وفي 13 أيار/مايو 2025، اندلعت اشتباكات بين ميليشيات متحالفة مع حكومة الوحدة الوطنية وميليشيات منافسة أخرى، بما في ذلك قوات الردع الخاصة،[56] وجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية، والأمن القضائي وبقايا جهاز دعم الاستقرار. وأسفرت هذه الاشتباكات عن مقتل ما لا يقل عن 10 مدنيين وتسببت في فوضى وانعدام الأمن في العاصمة،[57] مما أثار غضبًا شعبيًا واحتجاجات طالبت بإسقاط حكومة الوحدة الوطنية.[58]

وفي 13 أيار/مايو 2025، قامت حكومة الوحدة الوطنية بحلّ جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية وإدارة العمليات والأمن القضائي لجهاز الشرطة القضائية وتعيين رئيس جديد لجهاز الأمن الداخلي في طرابلس.[59] إلاّ أنّ المجلس الرئاسي قام في 14 أيار/مايو 2025 بتجميد هذه القرارات وعيّن بتاريخ 1 حزيران/يونيو 2025 رئيساً جديداً لجهاز دعم الاستقرار.[60]

وعلى الرغم من استمرار وقف إطلاق النار منذ منتصف شهر أيار/مايو 2025، لا تزال التوترات ما بين الأطراف المختلفة في ارتفاع، ممّا يعكس هشاشة الوضع الأمني في البلاد[61]. وفي 9 تموز/يوليو 2025، حذرت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من "التصعيد العسكري في طرابلس ومحيطها[62]."

---

[53] المحكمة الجنائية الدولية، *ليبيا تقبل باختصاص المحكمة الجنائية الدولية على الجرائم المدعى وقوعها خلال الفترة من 2011 إلى نهاية 2027*، 15 أيار/مايو 2025.

[54] للمزيد من المعلومات حول الدلالات والتبعات المترتبة على قبول ليبيا باختصاص المحكمة الجنائية الدولية، أنظر: اللجنة الدولية للحقوقيين، *قبول دولة ليبيا باختصاص المحكمة الجنائية الدولية: دلالاته وتبعاته: ورقة أسئلة وأجوبة*، آب/أغسطس 2025.

[55] أنظر 1.1. العثور على جثث مجهولة الهوية.

[56] لمعرفة ما هي قوات الردع الخاصة والجهة التي تتحالف معها، أنظر التعريف بالجهات الفاعلة الرئيسية في ليبيا.

[57] منظمة رصد الجرائم في ليبيا، *بيان: رصد تدين سقوط مدنيين وتطالب بوقف الاشتباكات في طرابلس*، 15 أيار/مايو 2025.

[58] لو موند، *اشتباكات الميليشيات الليبية في طرابلس تثير غضبًا شعبيًا*، 1 حزيران/يونيو 2025.

[59] حكومة الوحدة الوطنية، *قرار مجلس الوزراء رقم 227 لسنة 2025 بتعديل هيكلية وزارة الداخلية وتقرير بعض الأحكام*، 13 أيار/مايو 2025؛ حكومة الوحدة الوطنية، *قرار مجلس الوزراء رقم 327 لسنة 2025 بتقرير حكم في شأن الهيكل التنظيمي لجهاز الشرطة القضائية*، 13 أيار/مايو 2025. أنظر أيضاً، ليبيا هيرالد، *رئيس وزراء طرابلس الدبيبة يعين مصطفى الوحيشي رئيساً جديداً لجهاز الأمن الداخلي*، 14 أيار/مايو 2025.

[60] المجلس الرئاسي، قرار رقم 2 لسنة 2025 م بشأن تثبيت وقف إطلاق النار وضبط الترتيبات الأمنية، 14 أيار/مايو 2025. أنظر أيضاً ليبيا أوبزرفر، *تعيينات جديدة لجهاز دعم الاستقرار وجهاز الشرطة القضائية*، 24 حزيران/يونيو 2025.

[61] أنظر مثلاً، مجلة نيو لايز، *محاولة الاستحواذ على السلطة تفشل في طرابلس*، 28 أيار/مايو 2025.

[62] بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، *المنشور على موقع اكس في 9 تموز/يوليو 2025*. أنظر أيضاً وفد الاتحاد الأوروبي إلى ليبيا، *بيان مشترك لوفد الاتحاد الأوروبي والبعثات الدبلوماسية للدول الأعضاء في ليبيا*، 10 تموز/يوليو 2025.

خاتمة

منذ اعتماد مجلس حقوق الإنسان قراره بشأن المساعدة التقنية وبناء القدرات في 11 تموز/يوليو 2024، لم تشهد أوضاع حقوق الإنسان الكارثية في ليبيا أيّ تحسّن ملموس. فرغم من ادعاء السلطات الليبية بأنها قادرة على مكافحة الإفلات من العقاب وضمان سيادة القانون، أثبتت وقائع العام الماضي أنها غير راغبة و/أو غير قادرة على ذلك. وقد أظهرت اشتباكات منتصف شهر أيار/ مايو هذا العام حجم الانقسام العميق في ليبيا وهشاشة الوضع القائم. لذلك، ولضمان المساءلة وتعزيز الاستقرار على المدى البعيد، تدعو اللجنة الدولية للحقوقيين الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان إلى إنشاء آلية متابعة لعمل البعثة المستقلة لتقصّي الحقائق في ليبيا. وكانت اللجنة الدولية للحقوقيين بالتعاون مع منظمة محامون من أجل العدالة في ليبيا قد عرضت على الدول الأعضاء خيارات متعددة في ورقة موقف مشتركة.[63] وإدراكًا منها للأزمة المالية الراهنة التي يواجهها مجلس حقوق الإنسان، تدعو اللجنة الدولية للحقوقيين الدول الأعضاء إلى منح الأولوية لإنشاء ولاية مقرر خاص معني بليبيا.

[63] اللجنة الدولية للحقوقيين ومحامون من أجل العدالة في ليبيا، *الاستقرار من خلال المساءلة: لماذا تحتاج ليبيا إلى آلية دولية لحقوق الإنسان*، آذار/مارس 2025.

اللجنة
الدولية
للحقوقيين

صندوق بريد 1270
شارع دي بوي 3
جنيف 1
سويسرا1211

الهاتف 00 38 979 22 41+
الفاكس 01 38 979 22 41+
www.icj.org